

التركيز: وأعقاب السجائر، والقمامة غير القابلة للتحلل الحاضر جدا

بعقب سيجارة هو النفايات الأكثر شيوعاً في العالم، في الولايات المتحدة أنها تمثل ثلث مجموع النفايات السنوية التي تم جمعها. كل هذه أعقاب السجائر ليست قابلة للتحلل البيولوجي. تم التخلص من كل مكان وبغض النظر عن الطريقة التي يميل بها المستهلكون إلى إهمال نتائج هذا العقد الصغير وخلافا للمباراة لها، بعقب سيجارة ليست قابلة للتحلل، وهي مصنوعة من الورق والسليلوز خلات. إنها مادة بلاستيكية ، يستغرق الأمر حوالي خمسة عشر عاماً لتتحلل إلى آلاف الجسيمات الصغيرة البلاستيكية ، ويطلق عليها مادة قابلة للتحلل الضوئي هي التعرض للأشعة فوق البنفسجية الشمس التي تسمح بالتحلل. تحت مبدأ الملوث يدفع، فإن صناعة التبغ تضطر لدفع لإدارة النفايات من سجائرهم. هذه الإدارة القائمة على دفع اشتراك بيئة في التنظيم بيئة، مثل ما هو موجود بالفعل على العديد من المنتجات اليومية (التعبئة والتغليف المنزلية، الزجاجات البلاستيكية والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والآثاث، الخ). الهدف من هذه المشاركة البيئية هو تمكين تمويل المعلومات والوقاية منها وجمعها والتخلص من النفايات.

المجتمع: هل يجب أن نضع إيداعاً للزجاجات البلاستيكية

بدأت الحكومة ديناميكية التغيير عن طريق طرح هذا السؤال ، قبل بضعة سنوات تم تسجيل الزجاجات في هذا النهج الذي تم العمل به مع المواطنين والشركات التي تم التخلي عنها في عام 1992. تشكل الزجاجات البلاستيكية مشكلة خاصة في المناطق الحضرية الأكثر كثافة. بدأت المبادرات في الظهور مع شركات مثل بويو ، التي تكافئ أولئك الذين يقومون بفرز البلاستيك. مفهوم بسيط هناك المدربين والفرز ، كل واحد منهم تجميع عدد معين من النقاط التي تتيح الوصول إلى المكافآت. وزير الانتقال البيئي تماما من هذا التفكير، فإن فكرة أن يكون لتوجيه الاتهام للمستهلكين رسوم التي يمكن أن تتراوح 5-25 سنتات بالإضافة إلى سعر الشراء التي سيتم إجراؤها في وقت عودة العائدات المستهلكة. من أجل جعل هذه الممارسة عملية ومربعة سيكون من الضروري تثبيت نقاط جمع كافية. وفي الوقت نفسه الحكومة أطلقت دعوات لمشاريع لتنفيذ في المجتمعات المحلية لتمويل هذه العمليات، تستفيد المجتمعات من الدعم المحدد للطن تبرعت جمعت كل المنظمات البيئية المعتمدة من سلسلة التعبئة والتغليف. الحياة اليومية للفرنسيين ستشهد قريباً تغيير هذه العادات.

التنوع البيولوجي: تنبيه: نحو وقف طرق التملح

من الواضح بلا شك أنه في فصل الشتاء ، عندما تتساقط الثلوج يصعب المرور على الطرق. الحل الوحيد الذي تملكه السلطات العامة هو تملح الطرق. في كندا ، على سبيل المثال ، ينتشر أكثر من سبعة ملايين طن من الملح في الطرق. باستثناء ذلك في الذوبان ، يحمل هذا الثلج جزءاً كبيراً من الملح معه. لسوء الحظ ، أظهرت الدراسات العلمية أنه بحلول عام 2050 ، ستؤثر مستويات الملح في العديد من البحيرات في أمريكا الشمالية على بقاء النباتات والحيوانات والكائنات الحية المائية الصغيرة التي تعيش فيها. ومن الواضح ، ومن ثم ، فإن بقاء التنوع البيولوجي

التنوع البيولوجي: نحو حظر صارم على الصيد الكهربائي في أوروبا

في الوقت الحاضر ، يمارس الصيد بالكهرباء فقط في شمال أوروبا ، وخاصة من هولندا ، التي تعتبره تقنية صيد مبتكرة لا تشكل خطورة على البيئة. لقد صوت البرلمان الأوروبي للتو ضد الرفض التام لممارسة تقنية الصيد المثيرة للجدل هذه. السؤال الذي يجب طرحه هو ما إذا كان الصيد الكهربائي سيحظر نهائياً في أوروبا؟ وقد تم حظر صيد الأسماك الكهربائية في أوروبا منذ عام 1998: "يحظر التقاط الكائنات البحرية باستخدام طرق تشمل استخدام المتفجرات أو السموم أو المواد الملتصقة أو التيار الكهربائي". (المادة 31 ، لائحة المجلس (الجماعة الأوروبية) رقم 98/850 المؤرخ 30 آذار / مارس 1998). ومع ذلك ، فقد تم اعتماد هذه التقنية منذ عام 2007 على أساس تجريبي في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي. منذ عام 2009 ، سمحت هولندا 5 ٪ من أسطولها لممارسة الصيد الكهربائي. وهكذا ، فإن هولندا تزيد من قدرة مراكب الصيد الخاصة بها (مائة أسطول هولندي يتألف من سفن صيد تتراوح مساحتها بين 30 و 45 متراً ومزودة بشبكات كهربائية). ينطوي الصيد الكهربائي على وضع شبكة بأقطاب كهربائية تحلق قاع البحر. ووفقاً للمتهمين من هذه التقنية ، فإن الصيد الكهربائي سيكون مفيداً للغاية طالما أنه سيدمر كل قاع البحر على خلاف الشباك الثقيلة المستخدمة تقليدياً لصيد الأسماك. وسوف تستهلك هذه القوارب كمية أقل من الوقود ، وذلك بفضل نظام غذائي يعمل بسرعة أقل. لحسن الحظ ، في فبراير 2019 ، أقرت المفوضية الأوروبية أخيراً بعدم شرعية الصيد الكهربائي. تدرك المفوضية أن هولندا في حالة غش فيما يتعلق بالرخص الممنوحة للصيد الكهربائي ، وتعلن عن نيتها إطلاق عملية انتهاك رسمية في وقت قريب جداً ضد هولندا ، وذلك لعدم احترام قانون الاتحاد الأوروبي.



النفايات: "كيلو من القمامة في الثانية في ماكودنالدز"

في حين أن المرسوم الصادر في 12 مارس 2016 وأخيراً تعيين أساس تنظيمي لتحديد ما يصل الفرز من المصدر وجمع منفصل من النفايات من قبل الشركات، بعد أربع سنوات، والاستنتاج واضح جهد ن يتم توفيرها على جانب العمل.

عقدت وزيرة الخارجية ، برون بوارسون ، يوم الخميس ، 31 كانون الثاني / يناير ، علامات الإصلاحات السريعة لتذكيرها بواجبها بالفرز.

ولذلك ، فإن الالتزام التنظيمي يتعلق بقايا الأطعمة ، ولكن أيضاً كل ما يمكن العثور عليه في مجموعة العملاء عند انتهائهم من تناول الطعام (سكاكين ، كؤوس ، علب ...) في حالة عدم الامتثال ، فإن العقوبة القصوى هي غرامة قدرها 150,000 يورو ، والتي يمكن أن يقترن بسنتين في السجن.

لكن الحكومة تريد إعطاء فرصة أخيرة لعلامات تجارية للوجبات السريعة قبل إقرارها. ومن المشكوك فيه ما إذا كان صاحب الامتياز والامتياز في هذه الحالة متداولين مستقلين قانوناً. على الرغم من أن جوهر العلاقة التعاقدية يجعل صاحب الامتياز والامتياز مستقل، مطلوب نوعية الامتياز لضمان بعض الانضباط. headend. وأعلنت وزيرة الخارجية أنها "تحتفظ بالحق في الإعلان عن نتائج عمليات الفحص التي تتم وأسماء الزوجات خارج القانون".

البيئة: تمتلك محطات معالجة مياه الصرف الصحي أكثر من 98% من نانو البلاستيك

هذه الجسيمات الصغيرة موجودة في العديد من المنتجات ولا يمكن قياس كفاءة معالجة مياه الصرف العرض باستخدام ETH Zurich و Eawag الصحي للاحتفاظ بها حتى الآن. ووجد الباحثون من البالدوم.

إذا لم يكن هناك تعريف واحد لهذه اللدائن الدقيقة ، فإنها توصف عمومًا على أنها جسيمات قطرها 5 مم على الأقل ، كروية (أو نتحدث عن الميكروبيدات) أو بدون شكل معين ، صلبة في درجة حرارة الغرفة و مصنوعة من البوليمرات الاصطناعية مثل البولي إيثيلين والبولي بروبيلين والنايلون

نحن هنا في عالم صغير لا نهائي ، أقل من ميكرومتر ، أو 0.001 ملليمتر. خلافاً للاعتقاد الشائع ، فإن اللدائن النانوية لا تكون دائماً مواد بلاستيكية كلية ، أكبر من 2 سم ، والتي تتحلل لتصبح أصغر. "بمجرد كسر كوب يمكن التخلص منه ، هرب الغبار ، فهي البلاستيك نانو ، نجد لهم في كل مكان.

الإيكولوجي: عداء أحمر في البحر أو في الأرض

بتحفيق 10 أطنان من ZEA هذا الثلاثاء ، 12 فبراير ، 2019 ، قام نشطاء جمعية حماية المحيطات من HIG الطين الأحمر السام أمام وزارة التحول الإيكولوجي والتضامن. والطن أمام صاحب مقر ALTEO.

يتم تنفيذ هذا النهج لإدانة سمية هذه النفايات الكاملة من المعادن الثقيلة والمشعة. ألتو هي الشركة الرائدة عالمياً في الألومينا التي تم إنشاؤها منذ 120 عامًا ، وقد استمر هذا النبات في النمو مع خلق العديد من الخلافات.

مسموحًا بإرسال مخلفاته الصلبة إلى البحر ALTEO يجب أن نتذكر أنه منذ 1 يناير 2016 لم يعد الأبيض المتوسط. لذا وجدت بديلاً بالتخلص من هذه النفايات عبر الأرض.

نتيجة لهذا العمل هو انتشار التلوث ، مما تسبب في السرطان بين السكان. Alumine في مواجهة تقاعس الحكومة والمجتمع ، يريد المتظاهرون وقف هذا التلوث. يسعى مصنع

إلى توسيع نطاق التخلص من الحمأة على اليابسة والاستمرار في التفريغ في البحر la Gardane واستعادة هذه النفايات المشعة وتحميلها بالمعادن الثقيلة عن طريق تسويقها في جميع أنحاء فرنسا. في

عام 2018 ، خفضت العدالة الوقت المسموح به للمصنع إلى عامين لجعل هذه التصريفات السائلة متوافقة مع المعايير البيئية. لكن اليوم لم يتم اتخاذ أي إجراء من أجل البيئة. كيف سيكون رد فعل الحكومة في الأيام القادمة ، تواجه هذا التلوث المفتوح المحرز في أعين الجميع ، مما تسبب في عواقب لا رجعة فيها على الأرض.



المائي سيتعطل خلال 31 عامًا بسبب تركيز الملح في الأنهار. كما نرى ، يضمن ملح الطريق سلامة الطرق أثناء عاصفة ثلجية. لكن آثار هذه الممارسة على البيئة محزنة للغاية.

بالتأكيد ، في السنوات الأخيرة تم اختبار بدائل الملح بما في ذلك الألواح الشمسية المضمنة في الطرق أو عصير البنجر. لكن للأسف ، نحن فقط في المرحلة التجريبية.



لجريدة الرسمية: قضية بول فرانسوا ضد مونسانتو

في 6 فبراير 2019 أمام محكمة الاستئناف في ليون ، عقدت الجولة الرابعة من الدعوى القضائية بين المزارع الفرنسي بول فرانسوا ومونسانتو ، العملاقة للكيماويات الزراعية التي اشترتها مؤخرًا الألمانية الألمانية. تم حجز هذه القضية ومن المقرر اتخاذ القرار في 11 أبريل 2019.

علينا أن نتذكر هو منذ أبريل 2004 أنه تم تسميته بعد استنشاق أخرة مييد لاسو تسويقها من قبل شركة مونسانتو أثناء تنظيف خزان الرش. في عام 2007 ، عين عملاق الصناعات الكيماوية الزراعية في محكمة التحكيم في قضية ليون في المسؤولية والتعويض (أكثر من مليون يورو).

قررت في عام 2012 أن شركة TGI قضاة ليون الكيماويات الزراعية هي المسؤولة عن الاضطرابات العصبية التي يعاني منها الطالب. هذا الأخير سوف يستأنف أمام محكمة الاستئناف في ليون. لكن قضاة الاستئناف أيدوا قرار المحكمة. وبطبيعة الحال، وقد مونسانتو ناشد في

سبتمبر عام 2015، وحصل على إلغاء قرار الاستئناف في يوليو 2017. عن طريق كسر قبالة، أشارت تلك المحكمة الأطراف أمام نفس محكمة الاستئناف، بما في ذلك قبل ذلك من ليون. واعتبرت هذه المحكمة أن القضية تقع ضمن قانون خاص المسؤولية عن المنتجات المعيبة

المادة 1245 من القانون المدني التي تنص على: "إن منتج مسؤولاً عن الأضرار الناجمة عن وجود خلل في المنتج له، سواء كان أو لم يتصل بها بالتعاقد مع الضحية." وليس على أساس نقص المعلومات كما فعلت نصيحة السيد بول فرانسوا.